مجلس النواب المصري

الاتحاد البرلماني العربي

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر السابع والعشرين

للاتحاد البرلماني العربي

القاهرة 05 نيسان/ أبريل 2018

البيان الختامي

الصادر عن المؤتمر السابع والعشرين

للاتحاد البرلماني العربي

مجلس النواب – القاهرة 5 نيسان / أبريل 2018

إعمالاً لميثاق الاتحاد البرلماني العربي، وبناء على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في دورتها (21)، واستجابة لدعوة كريمة من الشعبة البرلمانية المصرية الشقيقة، ومن معالي الرئيس الدكتور الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، انعقد في القاهرة، عاصمة جمهورية مصر العربية، يوم 5 نيسان / أبريل 2018 المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد.

وفي مستهل أشغال المؤتمر، استمع المؤتمرون والضيوف والحضور العرب إلى **كلمة راعي المؤتمر فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبدالفتاح السيسي، الذي تشرف بإلقائها بالنيابة رئيس مجلس النواب المصري، الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي الجديد**، وفيها عبر فخامة الرئيس المصري عن الأبعاد الرمزية والتاريخية لانعقاد المؤتمر على أرض مصر، قلب العروبة النابض ودرع إفريقيا الواقي التي ترتفع مآذن مساجدها وأبراج كنائسها بالدعوة إلى الحق والأفعال الخيرة. كما شدد فخامته على أهمية الدور البناء الذي ينهض به الاتحاد البرلماني العربي من أجل تعميق ثقافة حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديمقراطية النيابية. وذلك دون أن تفوت فخامته الإشارة إلى الظروف الدقيقة والتحديات والمخاطر المحدقة بالأمتين العربية والإسلامية، والتي تتطلب مواجهتها العمل الوحدوي العربي لنزوع بعض دولنا إلى العمل المنفرد، وخيار الحوار والحلول السياسية العقلانية والسلمية.

كما تم الاستماع إلى **كلمة رئيس الاتحاد البرلماني العربي، الدكتور الحبيب المالكي**، الذي قدم مساهمة نقدية لواقعنا العربي عبر مختلف تعقيداته وتطوراته المتسارعة مؤكداً على أهمية وضع الثقة في مؤسسات العمل العربي التي لا تزال توفر الحد الأدنى من فضاء التواصل والحوار وتبادل الرأي **أولاً** بين المكونات العربية، وكذا الإبقاء على ممكنات الأمل، وعدم القبول بأسباب التعثر والاستكانة **ثانياً** ، والحرص على تقوية سبل التضامن والتعاون العربيين، خصوصاً في ظل العجز التنموي في وطننا العربي المثير للقلق وتلازمه مع التعثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والتعليمي والمعرفي والعلمي وضعف الإشراك السياسي واستباحة الخارج وتجاوزاته وتدخلاته غير المقبولة.

وفي الاتجاه نفسه تابع المؤتمر **كلمة الجهة المضيفة التي ألقاها النائب سعد الجمال، رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس النواب المصري، نيابة عن الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري**، والتي أسهمت في تشخيص موضوعي للمشهد العربي الراهن، وبالخصوص تصاعد الصراعات التي تمزق وحدة الصف العربي وتمس بقضية العرب الأولى، ومايستتبع ذلك من تدخلات

دولية وإقليمية تمس مستقبل شعوب الدول العربية وحدودها، فضلاً عما تنتجه هذه الأزمات من أبعاد مأساوية غير مسبوقة في تاريخنا المعاصر، وما تفضي إليه من خطر التنظيمات الإرهابية والتكفيرية المتعددة.

وفي **كلمة جامعة الدول العربية التي ألقاها السفير الدكتور فاضل محمد جواد، بالنيابة عن أمينها العام، السيد أحمد أبو الغيط،** جرت الإشارة أيضاً إلى تحديات وتداعيات المرحلة الصعبة التي تمر بها أمتنا العربية وما تقتضيه هذه اللحظة من أوجه الالتزام القومي ومتطلبات المواجهة وضرورة التضامن والتصدي لخطر الإرهاب والفكر المتطرف الذي يتغذى على الأزمات وحالة الخلل السائدة.

ولم يفت المؤتمر التنويه بالدور الذي قام به الدكتور الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية، وعلى القيمة النوعية المضافة التي عزز بها تراكم العمل الوحدوي داخل الاتحاد وفي الفضاء البرلماني العربي. كما تمت تهنئة مجلس النواب المصري ورئيسه على النجاح في تنظيم واحتضان هذا المؤتمر، وذلك بالرهان على الأخ الدكتور علي عبد العال في المزيد من تطوير الاتحاد البرلماني العربي، وتقوية حضوره وأدائه وإشعاعه وقدراته على التحرك والتأثير والإقناع، كآلية وكإطار للعمل الوحدوي العربي.

وقد عكف المؤتمر على دراسة الأوضاع العامة لأمتنا العربية، وتشخيص مختلف أوجه الخلاف والصراع، والعمل على إمكانية تجاوزها بما يقتضيه الواجب التاريخي والأخلاقي والمسؤولية العامة التي نتحملها كبرلمانيين مسؤولين نمثل إرادة شعوبنا وضمائرهم، انطلاقاً من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي وكل ما يقتضيه ذلك من أبعاد تهدف إلى خدمة الإنسان العربي، وسنّ القوانين والتشريعات خدمة للصالح العام والمواطن العربي على حد سواء.

وذلك مع ما تمليه الضرورة ويقتضيه الواقع بأن تكون البرلمانات فضاءات فعّالة تقوم بمهامها على أكمل وجه محققة وظائفها ودورها في تطوير أمتنا العربية وتقدمها ورقيّها، وفي المساهمة في إيجاد حلول جدية وواقعية لمشكلاتها بما يضمن استقرارها ونموّها ورفاهها، بعيداً عن الصراعات كيفما كانت طبيعتها، وأن يكون الحوار سبيلاً وحيداً لذلك.

وانطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتقنا:

1- يؤكّد المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، إذ لايزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الاستيطاني على الأرض والبشر والمقدسات. ويجدد دعمه اللامتناهي للشعب الفلسطيني في نضاله الوطني المشروع الذي كفله القانون الدولي ومختلف الشرائع والشرعيات من أجل الوصول إلى تحقيق حقوقه البديهية والمشروعة في إقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات ذات الصلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

يستنكر المؤتمر ويدين بشدة اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وممتلكاته بجميع أشكالها، كما يدين الاستيطان المتغطرس اللامحدود وبغير وجه حق على أرض لا حق له فيها. كما يطالب المؤتمر دول العالم أجمع، وبالأخص دول القرار في مجلس الأمن المنصفة وكذا دول الاتحاد الأوروبي بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف جرائمه المادية والمعنوية والرضوخ للإرادة الدولية المجسدة بقراراتها وبالقانون الدولي، وأن يلزم الاحتلال بتنفيذها بأسرع وقت لرفع المعاناة ووقف الاعتداءات وإعادة الحقوق جميعها للشعب الفلسطيني في أرضه وحريته وقراره.

يؤكد المؤتمر أيضاً على حق عودة الشعب الفلسطيني في الشتات إلى أرضه التي طُرد منها استناداً إلى القرار 194، وأن يعيشوا في ديارهم في دولة مستقلة ذات سيادة تامة.

يشدد على بذل الجهود كلها لوضع حدٍّ لسياسة التهويد التي يتبعها الاحتلال بحق مدينة القدس الشريف وتغيير ملامحها العربية والإسلامية والمسيحية، ومنعاً لتزوير التاريخ، وإيقاف طرد الفلسطينيين منها عبر سياسة هدم المنازل وعدم إعطاء التراخيص للبناء، والحيلولة دون أبسط شروط حياة يومية عادية وكريمة.

2- يدين المؤتمر ويستنكر بشدة قرار الرئيس الأميركي ترامب بالاعتراف بالقدس الشريف كعاصمة للاحتلال، متجاوزاً وخارقاً جميع الاتفاقيات ذات الصلة، غير آبه بالدعوات العربية والدولية لإلغاء القرار خدمة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم إعلان نقل السفارة وتحديد موعده بمنتصف شهر أيار/ مايو 2018، متزامناً مع ذكرى النكبة وإعلان قيام كيان الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين اغتصاباً وعدواناً.

3- يجدد المؤتمر موقف الاتحاد البرلماني العربي الذي سبق أن اتخذه في المؤتمر الطارىء في الرباط باعتبار الولايات المتحدة الأميركية دولة منحازة، ولم تعد وسيطاً نزيهاً في عملية السلام ما دامت تنتهج سياسة أحادية في قراراتها، غير محايدة في نتائجها إلى الاحتلال الإسرائيلي، ما يجعل عملية السلام في الشرق الأوسط في مهب الريح، ويفتح المنطقة على مستقبل مظلم يتهدده العنف والتطرف الفكري والعقائدي والنزعات الدموية العمياء.

وفي هذا السياق، يتوجه المؤتمر بالتحية والتقدير إلى إخوتنا في المجموعة الجيوسياسية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي التي تقدمها الدكتور علي عبد العال، في الدورة ال 138 لمؤتمر هذه المنظمة الوازنة في جنيف، خصوصاً منهم الإخوة في الكويت والبحرين

وفلسطين على مابذلوه من جهد مثمر في إقناع زملائهم برلمانيي العالم بعزل وإدانة قرار الإدارة الأمريكية الذي يمس بالوضع الاعتباري والقانوني لمدينة القدس ومركزها ومقدساتها انتصاراً للقضية الفلسطينية وآفاق النضال الوطني الفلسطنيني المشروع.

4- يشدد المؤتمر على توحيد الموقف العربي تجاه قضايانا الكبرى من أجل مخاطبة العالم بلغة مشتركة، لتكسب الأهمية التي يجب أن تحظى بها في وطننا العربي وأمام دول العالم وفي المحافل الدولية؛ وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بما يضمن حشداً للرأي العام العالمي معنا، من أجل تحقيق أهدافنا كأمة عربية لها قضايا مشتركة مصيرية.

5- يشيد المؤتمر بموقف الدول العربية الست (دولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت) بالإضافة إلى موقف جمهورية مصر العربية المهم والفاعل بشأن متابعة القضية الفلسطينية والقدس والأقصى وشجب المجازر الإسرائيلية الأخيرة التي خلفت قتلى وجرحى مع دعم الدور الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية من خلال الوصاية الهاشمية التاريخية بصفتها راعية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس.

6- يرفض محاولات أمريكا وإسرائيل في إلغاء وكالة "غوث للاجئيين" ودمجها في ملف المفوضية السامية للاجئين بغية إلغاء حق العودة.

7- يؤكد المؤتمر على دعم محاربة الإرهاب بكل أشكاله في وطننا العربي، وتسخير كل الطاقات الممكنة والمتاحة في سبيل ذلك والعمل على تجفيف منابعه واستئصال جذوره الفكرية والمادية أياً كانت، كي لا يجد بيئة حاضنة له يجعلها منطلقاً لأعماله الإجرامية ولفكره الهدّام.

8- يعمل المؤتمر بكل ما أوتي من إمكانات لوضع حدّ لكل أشكال التوتر والصراع والعنف التي تمر بها أجزاء عزيزة من وطننا العربي، وأن يكون الحوار البنّاء سبيلاً لحل الخلافات والصراعات والمشكلات، وأن تسخّر الطاقات في خدمة البناء والأعمار. فما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرّقنا من قيم ومبادىء وروابط اللغة والدين والثقافة ووحدة المصير.

9- يدعو المؤتمر إلى تفعيل الدور الإيجابي للدبلوماسية البرلمانية بما يحقق المصلحة العربية أمنياً ويعززها تنموياً.

10- يشيد المؤتمر بالدور الذي تقوم به سلطنة عمان ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية في حل الخلافات العربية اعتماداً على الحوار بشكل سلمي.

11- يرفض المؤتمر ويدين كل التدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية الداخلية والاعتداء على أراضيها وسيادتها الوطنية وعلى وجه الخصوص التدخلات الإيرانية في اليمن والبحرين واحتلال الجزر الإماراتية، والتدخل في الدول العربية الباقية. وكذلك أي تدخلات إقليمية كانت أو أجنبية في شؤون الدول العربية، مع التأكيد على حل القضايا الوطنية بواسطة أبناء الوطن وبشكل سلمي.

12- يؤكد المؤتمر على أهمية الأمن القومي العربي ومقاومة التدخلات الخارجية والتصدي للإرهاب بما يحقق السلام المنشود، ومعالجة الخلافات بين الدول العربية بشكل ودي وثنائي داخل منظومة الوطن العربي.

13- يؤكد المؤتمر على أهمية التنسيق العربي المشترك في القضايا العربية والدولية، لاسيما في المؤسسات الإقليمية والعربية والدولية.

14- يؤكّد المؤتمر على تقديم وتوفير مختلف أوجه الدعم للاجئين والنازحين العرب من ديارهم بسبب الحروب والتوترات، ويشدد على تقديم الدعم الاقتصادي للدول العربية الشقيقة المستضيفة لهم، لتستطيع الإيفاء بواجبها الأخلاقي والإنساني تجاههم، والعمل على إعادتهم إلى ديارهم بكرامة، ووضع حدّ لمعاناتهم في المسالك البحرية ومراكب الموت.

15- يشيد المؤتمر بجهود الدول العربية الإنسانية اتجاه باقي الدول العربية ، ومن ذلك ما تقوم به المملكة العربية السعودية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن وسوريا، وكذلك دولة الإمارات العربية والمتحدة في اليمن، ودعم دولة قطر لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين العاملة في الأراضي الفلسطينية وبلدان اللجوء.

16- يؤكد المؤتمر على دور الاتحاد على عمل وحدوي بين دول أمتنا العربية فيما يخص التشريعات غير الخلافية لتكون منطلقاً لعمل مشترك على قضايا أخرى فيها خدمة للمواطن العربي، ولمستقبل مشترك للجميع.

17- ويؤكد المؤتمر على ضرورة إيجاد إطار اقتصادي مشترك داعم للاقتصاد العربي بما يحقق سوق عمل يستوعب العمالة العربية كي تستثمر الأمة العربية طاقاتها المنتجة وكفاءاتها، وأن تسخّر العقول للتطوير والتقدم على جميع المستويات، خصوصاً ونحن نرى إلى أي حد تهدر إبداعات وإنتاجات الشبيبة العربية في بلدان المهجر والاغتراب، وكيف تساهم مساهمةً فعالة في دعم اقتصادات الدول الأخرى، وذلك بالرغم من حجم الاستثمارات التي بذلت في تكوينها في أوطانها الأصلية.

18- يجدد المؤتمر التأكيد على أهمية دعم الشرعية في اليمن برئاسة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والإشادة بدور التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وإدانة دعم النظام الإيراني لميلشيات الحوثية الإرهابية في اليمن بصواريخ بالستية وأسلحة نوعية في مخالفة صريحة للقانون الدولي ولقرارات مجلس

الأمن مع دعوة المجتمع الدولي إلى القيام بواجبه في الحفاظ على خطوط الملاحة البحرية الدولية وسلامتها من إرهاب الميلشيات الحوثية خاصة في المناطق البحرية المحاذية لليمن.

19- يشيد المؤتمر باعتماد الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع الجمعية العامة رقم 138 المنعقدة مؤخراً في جنيف باعتماد وفد الشرعية اليمنية ممثلاً وحيداً لليمن في الاتحاد البرلماني الدولي. مع الإشادة بالإدانة الصادرة من الاتحاد البرلماني الدولي لميلشيات الحوثية الانقلابية لهجومهم المتكرر بإطلاق الصواريخ البالستية باتجاه المدنيين في داخل اليمن وخارجها.

20- يدين المؤتمر الميلشيات الحوثية الإيرانية لقيامها بإطلاق الصواريخ البالستية على المملكة العربية السعودية، وتأييد المملكة العربية السعودية فيما تتخذه من إجراءات وقائية في الدفاع المشروع عن أراضيها ومواطنيها والمقيمين على أراضيها.

21- التأكيد على الحفاظ على وحدة جمهورية الصومال وعدم تقسيمها.

حرّر في القاهرة يوم الخميس الواقع في 05 نيسان / أبريل 2018